Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(6); June 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
13.05.2019	08.06.2019	15.06.2019.

Omani and othman relationships (1775-1866)

Reading from documents Omani Archive

العلاقات العُمانية العثمانية من 1775م– 1866م: قراءة في وثائق الأرشيف العثماني

الباحث حبيب بن مرهون الهادي/ وزارة التربية والتعليم

الباحث أحمد بن حميد التوبي/ وزارة التربية والتعليم

Habib Marhoon Al Hadi
Ahmed Hamaid Al Toby The Ministry of Education

الملخص

تتنوّع العلاقات العمانية العثمانية في الفترات المختلفة من تاريخ الدولتين، ففي الوقت الذي كانت تقوم فيه الدولة العثمانية العظيمة بأدوارها التاريخية في حماية العالم الإسلامي من بعض الأعداء الذين يتربصون به، كانت الدولة العمانية قائمة بذاتها وتمارس أيضا أدوارها التاريخية في حماية العرب والمسلمين من أعدائهم مثل البرتغاليين وغيرهم.

وقد ساعد عُمان واستقلالها المستمر عن الدول التي تحاول السيطرة على المنطقة، وامتلاكها للقوى الاقتصادية والعسكرية، واستغلالها للموقع الاستراتيجي في إقامة العديد من العلاقات مع الدول العظمى في المنطقة ومنها الدولة العثمانية، حيث تعد الدولة العثمانية أكبر الدول الإسلامية وحاملة لواء الخلافة،

ولذلك فقد وسمت العلاقات العمانية العثمانية بوسام الصداقة والتعاون، وقد تنوعت تلك العلاقات في المجالات المختلفة كالسياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها.

وفي هذا الإطار أثبتت الوثائق التاريخية تعمّق العلاقة بين الدولتين واستمرارها في العقود التاريخية المختلفة، حيث جاء هذا البحث ليميط اللثام عن العلاقة بين البلدين في مجالي السياسة والاقتصاد.

وسيتناول هذا البحث في مباحث ثلاثة "العلاقات العُمانية التركية من 1775م- 1866م: قراءة في وثائق الأرشيف العثماني"، حيث سيتناول المبحث الأول: مدخل عن تاريخ عُمان وتاريخ الدولة العثمانية (1775- 1866م)، أما المبحث الثاني فسيتحدث عن العلاقات السياسية بين عُمان والدولة العثمانية خلال فترة الدراسة، والمبحث الثالث سيتناول العلاقات الاقتصادية.

ويعتمد البحث على مجموعة الوثائق في الأرشيف العثماني التي تتحدث عن العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية، والتي من خلالها ستتضح طبيعة العلاقات بينهما، وهي الصورة الحقيقية التي ستقدمها عملية تبادل السفارات بين البلدين.

Abstract

Omani and Othman relationships varied in the history of the two countries from one period to another. while the Othman Empire was paly its historical role to protect the Islamic world against its enemies that ambush it, the Oman had its own identity and played its role in protecting Arabs and Muslims against their enemies such as protégées and others.

The persistent independence from the countries that tried to dominate the area, its possession of the economic and military power as well as its strategic location helped Oman to establish several relationships with superpowers in the area including the Othman Empire. Othman Empire was deemed the greatest Islamic empire holding the leadership of the caliph. Omani and Othman relationships was characterized with friendship and cooperation. The relationship included multiple areas such as policy, military, economy and other.

In same context, the historic documents have proved the depth of the relationships between these two countries and its continuity throughout historical decades. This research aims to unveil economic and political relationship between them.

This research will deal with Turkish relationships (1775-1866) depending on the Omani archive in three themes. The first theme will be an introduction about history of Oman and the history of the Othman Empire (1775-1866). .

The research will depend on a group of documents in the Omani archive that include the relationship s between the two countries in the economic and political fields which show the nature of this relationships which are manifested in the exchange the embassies between the two countries.

التمهيد:

مدخل عن تاريخ عُمان وتاريخ الدولة العثمانية (1775- 1866م).

تاريخ عُمان فترة الدراسة

تعد عُمان من الدول ذات التاريخ الموغل في القدم، حيث عاصرت الحضارة العمانية (مجان) حضارات العالم القديم في عصور ما قبل الميلاد، وارتبطت معها بروابط وصلات عديدة، وعند ظهور الإسلام كانت عُمان إحدى الممالك التي اعتنقت الإسلام وأصبحت جزءا من دولته على إثر رسالة الرسول الكريم عليه وآله أفضل الصلاة والتسليم، واستمرت المملكة العمانية يميّزها استقلالها السياسي بقيام الإمامة فيها، وعندما احتل البرتغاليون المنطقة كان العمانيون هم من تصدى لهم فاستطاعوا طردهم بل ومطاردتهم على سواحل الهند وسواحل شرقي إفريقيا وذلك في عهد دولة اليعاربة (1624- 1744م)[1]، وفي فترة الدراسة حكم عُمان من عام 1775 إلى عام 1866م عدد من الحكام الذين ينتمون إلى أسرة البوسعيد، وأولهم الإمام أحمد بن سعيد (1744م- 1783م)، وقد كان لهذا الحاكم مجموعة من الأعمال والإنجازات تمثّل أولها في القضاء على الغزو الفارسي قبيل انتخابه إماما وقد كان قبل ذلك واليا على صحار، وقد أقام

[1] للمزيد أنظر: التوبي، أحمد بن حميد. المقاومة العمانية للوجود البرتغالي في الخليج العربي والمحيط الهندي (1507- 1698م). بيت الغشام. مسقط. 2017م.

مجموعة من التنظيمات الإدارية ومنها: تعيين الولاة والقضاة، والاهتمام بالشرطة (العسكر) والقوة العسكرية العمانية، كما تنوعت علاقات الدولة العمانية خلال عهده مع القوى والدول الأخرى مثل الدولة العثمانية الفارسية والهندية والبريطانية وغيرها[2]، وقد توطّدت العلاقات الخارجية بين عُمان والدولة العثمانية فقد سادت علاقات إيجابية وطيدة في الجوانب السياسية والاقتصادية[3] .

حكم بعد ذلك الإمام سعيد بن أحمد بن سعيد (1783- 1792م) وقد كان لابنه السيد حمد الدور الأكبر في إدارة البلاد خلال عهد الإمام سعيد، والقيام بأعمال مهمة ومنها نقل العاصمة من الرستاق إلى مسقط عام 1784م[4] .

تولى الحكم بعد ذلك السيد سلطان بن أحمد (1792- 1804م) وكان من أهم أعماله التوسّع بالدولة العمانية حيث ضم إلى عُمان "جواذر" وحاول التوسّع في جزر مثل قشم وهرمز والبحرين، وصدّ هجمات الوهابيين على عمان عام 1803م، وتوقيع اتفاقية مع بريطانيا عام 1798م، واهتم بالجيش وازدهرت التجارة في عهده كثيرا[5] .

وحكم في الفترة من 1806- 1856م السيد سعيد بن سلطان الذي توسّعت عمان في عهده حيث ضمت أجزاء من آسيا وإفريقيا، واتخذ من زنجبار عاصمة ثانية للدولة العمانية، وقد أقام عددا من العلاقات الخارجية مع الدول، منها العلاقات الودية التي جمعت عمان بمصر في عهد الوالي العثماني مُحَمَّد علي باشا، ووقع اتفاقيات مع أمريكا 1833م وبريطانيا 1839م وفرنسا 1844م [6].

[2] جابر، فاضل مُحَمَّد عبد الحسين. عُمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد. وزارة الإعلام. مسقط. ط2. 1994م. ص ص 62- 142.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 143- 144.

– تركي، برغش بن سعيد بن مُحَمَّد. عمان تاريخ وأمجاد. ج4. دار مجان للنشر والإعلان والتوزيع. مسقط. ط1. 2012م. ص ص 57-103.

[4] المرجع نفسه. ج4. ص ص 140- 150.

[5] – ابن رزيق. حميد بن مُحَمَّد. الصحيفة القحطانية. تحقيق: محمود بن مبارك السليمي وآخرون. ج5. وزارة التراث والثقافة. سلطنة عمان. ط1. 2009م. ص 345.

– تركي، برغش بن سعيد بن مُحَمَّد. عمان تاريخ وأمجاد. ج4. ص ص 153- 169.

-Donald Hawly, Oman and its Renaissance, Stacey, p 40.

[6] تركي، برغش بن سعيد بن مُحَمَّد. عمان تاريخ وأمجاد. ج4. 209- 213.

بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان تولّى الحكم في عُمان ابنه السيد ثويني (1856- 1866م) وصار على حكم الجزء الإفريقي أخيه السيد ماجد بن سعيد، وقد عمل السيد ثويني جاهدا للمحافظة على تماسك البلاد ووحدتها وذلك لوجود مجموعة من التحديات منها الوهابية الذين كانوا يهددون عُمان في تلك الفترة، ووجود عدد من منافسيه على الحكم مثل أخيه السيد تركي وعزان بن قيس بن عزان[7] .

تاريخ الدولة العثمانية فترة الدراسة:

تأسست الدولة العثمانية على يد قبائل هاجرت من بلاد الترك في وسط آسيا واستقر بها المقام في منطقة الأناضول، ويعد عثمان بن أرطغرل مؤسس هذه الدولة العتيدة وذلك عام (1299م)، ثم بدأت تتوسع لتصبح أحد أبرز الإمبراطوريات العالمية التي نشأت في مطلع العصور الحديثة، بل هي من أسس انطلاقة العصور الحديثة بإنجازها العظيم الذي سطره العثمانيون حينما فتحوا أحد أعظم قلاع العصور الوسطى (القسطنطينية) في عام (1453م)، لتمتد هذه الدولة عبر ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا) حيث شملت رقعة كبيرة من أوروبا إذ وصلت حدودها غربا إلى أسوار فيينَّا عاصمة النمسا، كما ضمت معظم أجزاء الوطن العربي باستثناء عمان والمغرب[8]، ومن أعظم سلاطين بني عثمان مُحَمَّد الفاتح (1451- 1481م) وسليمان القانوني (1550- 1566م) وفي فترة الدراسة التي تمتد بين عامي (1775- 1866م) حكم الدولة العثمانية عدد (5)[9] سلاطين بدأت بحكم السلطان عبد الحميد الأول (1774- 1789م) ثم السلطان سليم الثالث والذي حكم في الفترة (1789- 1807م)، ثم جاء بعده مصطفى الرابع (1807- 1808م)، ثم السلطان محمود الثاني (1808-1839م)، وخلفه السلطان عبد المجيد

[7] - المرجع نفسه. ص ص298- 300.

- Donald Hawly, Oman and its Renaissance, p p 42- 46.

[8] سالم، أحمد. (2011م) السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. ص32.

[9] المحامي، مُحَمَّد فريد بك(2009م) تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: احسان حقي، ط11، دار النفائس، لبنان. ص 341- 576.

الأول (1839-1861م)، وكان آخر سلاطين هذه الفترة السلطان عبد العزيز والذي حكم ما بين عامي (1861-1876م)، ويمكن القول بأن في هذه الفترة التاريخية قد بدات قوة الدولة العثمانية بالتراجع عن سابق عهدها[10] بعدما بلغت أوج ازدهارها في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ ولكن رغم ذلك ظل عطاء الدولة العثمانية من خلال تواصلها الحضاري في مختلف الجوانب حاضرا في علاقاتها مع مختلف الدول والشعوب والأمم، ومن بين تلك الدول التي ارتبطت بالدولة العثمانية علاقات سياسية وتجارية عمان، حيث تشير المراسلات بين الدولتين إلى وجود علاقة ذات أبعاد تاريخية فكلاهما يمثلان قوة عسكرية وسياسية واقتصادية.

وسوف نعطي ملمح عام عن فترات حكم خلفاء هذه الفترة الزمنية، ففي حكم أول سلاطين فترة الدراسة وهو السلطان عبد الحميد الأول (ت 1789م) شهدت هذه الفترة صراعا بين الدولة العثمانية وكلا من روسيا والنمسا واستطاع الروس أن يقتطعوا بعضا من الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية خاصة البحر الأسود وشبه جزيرة القرم[11]، وحاول خليفته السلطان سليم الثالث (ت 1807م) أن يتدارك الأوضاع بإعادة تنظيم القيادات بالدولة[12] ولكن دون جدوى يذكر وتم خلعه من الحكم وتولى بدلا منه ابن عمه مصطفى الرابع (ت 1808م) والذي لم يحكم إلا عاما واحدا حيث عزل بعد ثورة داخلية ثم قتل[13]، وجاء بعده السلطان محمود الثاني (ت 1839م) والذي في عهده تم إلغاء القوة العسكرية المهمة

[10] الصلابي، علي(2003م) الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الإيمان، مصر، ص418-520

[11] السيد، محمود (2011م) تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. ص125.

[12] الصلابي، مرجع سابق. ص

[13] المحامي، مرجع سابق. ص397.

في الجيش العثماني والمسماة بالإنكشارية[14] وبدأ بعدها نظام الجيش الجديد[15]، ثم جاء بعده ابنه السلطان عبد المجيد الأول (ت 1860م) الذي دخلت الدولة العثمانية في عهده في حروب مع مُحَمَّد علي باشا[16] الذي ثار ضدها، ولكن الدول الأوروبية وقفت ضد هذه الثورة حتى لا تظهر دولة قوية في المنطقة العربية تؤثر على الحركة الاستعمارية الاوروبية، وبعد موت السلطان عبد المجيد ثم تولى الحكم أخوه السلطان عبد العزيز (ت 1876م) وفي عهده برزت الحركات الداخلية في الظهور كحركة تركيا الفتاة[17] والحركة الماسونية[18] التي استطاعت التدخل في شؤون الدولة مما أدى إلى عزل السلطان عبدالعزيز .

المبحث الأول: العلاقات السياسية بين عُمان والدولة العثمانية:

ارتبطت عُمان بعلاقات صداقة متينة مع الدولة العثمانية، وقد دل على ذلك مجموعة الوثائق التي تم تداولها بين الطرفين، وهي عبارة عن رسائل تعبّر عن الأحوال المشتركة أو ذات العلاقة بين الدولتين، وتشكّل عُمان بموقعها الاستراتيجي بوابة للدخول إلى منطقة الخليج العربي وهو أمر أعطى للأرض العمانية أهميتها، كما ساهمت أنظمة الحكم المستقلة التي استمرت في عُمان على زيادة تلك الأهمية مع الدول الكبرى مثل الدولة العثمانية أو الدول الأوروبية التي وصلت إلى المنطقة مع بداية القرن السادس عشر الميلادي.

الوثيقة الأولى: مصدرها: الأرشيف العثماني– إسطنبول.

تاريخ الوثيقة : بدون تاريخ

[14] إنكشارية :جنود محترفون تُجمعهم الدولة من المسيحيين، بموجب نظام الدفشرمه.

[15] حسون، علي. (1994م) تاريخ الدولة العثمانية، ط 3، المكتب الإسلامي. ص169

16 باشا : في الأصل لقب كبير أمناء العائلات التركية .ثم أعطي لقباً للوزير والوالي ونائبيه.

[17] السيد، محمود، مرجع سابق. ص138.

[18] الصلابي، مرجع سابق. ص

عنوان الوثيقة : رسالة عربية وصلت إلى الصدر الأعظم[19] للدولة العلية[20] من حاكم مسقط وعمان ردا على رسالته إليه حول نقض الفرس العهد والميثاق مع الدولة العلية واعتدائهم على البصرة[21].

تدور أحداث الوثيقة والتي جاءت كرد على رسالة الصدر الأعظم للدولة العثمانية حول الغزو الفارسي للبصرة 1775-1779م، فرغبة الفرس في عهد كريم خان الزند السيطرة على عُمان، ورفض الوالي العثماني على بغداد التعاون معهم نظرا للعلاقات الوطيدة بين عُمان والدولة العثمانية جعلت الفرس يقومون بمهاجمة البصرة والسيطرة عليها حيث وضح هذا في وثيقة عمانية نادرة وهي رسالة من الإمام احمد بن سعيد إلى السلطان العثماني عبدالحميد الأول يقول فيها (أن العجم طلبوا من المتوفى عمر باشا والي بغداد السماح لهم بالمرور من البصرة إلى عمان وتعهدوا بعدم الاعتداء عليها وإيقاع أي ضرر وخسائر فيها ولما لم يسمح لهم بذلك جعلوه سببا وذريعة لإجراءاتهم...)[22].

وقد أوضح الإمام احمد بن سعيد في هذه الوثيقة استياءه من تصرف الفرس ضد الدولة العثمانية واختتم رسالته بأنه في انتظار الرد وانه مستعد للإسهام في الحركة العسكرية ضد الفرس[23].

الوثيقة الثانية: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1191 هـ/ 1777م

عنوان الوثيقة: رسالة شكر من السلطان العثماني إلى إمام مسقط حول المساعدة العسكرية[24].

[19] الصدر الأعظم: رئيس وزراء الدولة العثمانية.

[20] الدولة العلية: هي الدولة العثمانية.

[21] مجلة نزوى. الوثائق ودورها في إبراز العلاقات العُمانية العثمانية. إبريل 2014م. نقلا من الأرشيف العثماني باسطنبول.

[22] المرجع نفسه. نقلا من: الأرشيف العثماني باسطنبول. رقم البحث 3860، (رسالة من الامام احمد بن سعيد إلى السلطان العثماني تاريخ الوثيقة أواسط ذي القعدة 1193هـ).

[23] مجلة نزوى. المرجع السابق.

[24] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. العلاقات العمانية العثمانية في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. ص12.

توضّح هذه الوثيقة العلاقات بين الدولتين وفيها رسالة شكر من السلطان العثماني عبد الحميد الأول إلى الإمام أحمد بن سعيد حيث نعته بمجموعة من الألقاب تدل على المكانة الرفيعة لإمام عُمان ومدى الاحترام الذي يحظى به من الدولة العثمانية، وفي نفس الرسالة يقدم السلطان العثماني اعتذاره عن التصرفات التي قام بها مصطفى باشا والي البصرة مع هلال بن أحمد قائد الحملة العمانية على البصرة، وقد كانت سوء المعاملة التي لقيها هلال بن الإمام أحمد من قبل مصطفى باشا سببا في عودة الأسطول العماني عن البصرة؛ لأن مصطفى باشا كان على اتصال مع الفرس، وأراد أن يسلم البصرة إليهم، وأشاع أنه عقد صلحا معهم، وأراد عودة الأسطول العماني عن البصرة وتم له ذلك بسوء المعاملة من قبله بإبداء عدم الرغبة في وجوده، وقد عاد الأسطول العماني أيضا لأسباب أهم تخص أمن عُمان[25]، جاءت هذه الحملة بطلب من والي بغداد عمر باشا وبعض البصريين[26]، وفي هذه المعركة استطاع العمانيون توجيه ضربة قوية للفرس[27]، وعاد قائد الحملة العمانية إلى عمان منتصرا، وقد أشاد السلطان العثماني بالمساعدة العمانية كما أصدر فرمانا يقضي بدفع إكرامية سنوية إلى عُمان[28].

الوثيقة الثالثة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية– سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1191 هـ/ 1777م.

عنوان الوثيقة: رد من إمام مسقط على رسالة السلطان العثماني[29].

جاءت هذه الرسالة ردا على رسالة السلطان العثماني عبد الحميد الأول السابقة، وكان رد الإمام أحمد بن سعيد أن العمل الذي قام به في البصرة وحمايتها هو واجب إسلامي لا بد أن يقوم به، وأن الدولة العثمانية

[25] الفارسي، تركية بنت حمد بن حمود. العلاقات العمانية العثمانية 1744- 1856م. ماجستير. جامعة السلطان قابوس. مسقط. 2006م. ص ص 49-51.

[26] مجلة المورد. وزارة الثقافة والإعلام. العراق. المجلد الرابع عشر. العدد الثالث. 1985م.صمود البصرة أثناء حصار نادر شاه سنة 1743م. عماد عبد السلام رؤوف. ص45.

[27] ابن رزيق، حميد بن محمّد. الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين. تحقيق: عبد المنعم عامر، محمّد مرسي. وزارة التراث والثقافة. مسقط. ط5. 2001م. ص ص 326-327.

[28] – ابن رزيق. الصحيفة القحطانية. ج5. ص ص 309- 310.

– جابر، فاضل محمّد عبد الحسين. عُمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد.. ص143.

[29] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص16.

كانت سبّاقة في مساعدة المسلمين، وأن هذا العمل هو في إطار التعاون بين المسلمين، وهذه الرسالة تدل على التعاون بين الدولتين والعلاقات الوطيدة بينهما.

الوثيقة الرابعة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1193هـ/ 1779م.

عنوان الوثيقة: رسالة من السلطان العثماني إلى إمام مسقط أحمد بن سعيد البوسعيدي[30].

في هذه الرسالة وضّح السلطان عبد الحميد الأول للإمام أحمد بن سعيد الأسباب التي دعت الدولة العثمانية إلى المصالحة مع الدولة الفارسية، وقد علل السلطان العثماني تلك المصالحة بوجود الرغبة الواضحة لدى الفرس بالتصالح معهم ونكرانهم أو عدم موافقتهم لما حدث سابقا من اعتداء على البصرة في عهد كريم خان الزند، وهناك مجموعة من المراسلات تمت بين الفرس ووالي بغداد تدلّ على ذلك، وبالتالي فإن الصداقة والترابط بين الدولتين جعلت السلطان العثماني يبرر مصالحته مع الدولة الفارسية التي كانت الدولة العثمانية وعُمان في حالة تنافس معها.

الوثيقة الخامسة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1193هـ/ 1779م.

عنوان الوثيقة: رسالة من إمام مسقط أحمد بن سعيد البوسعيدي إلى السلطان العثماني عبد الحميد خان بخصوص الصلح مع إيران[31].

[30] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص19.
[31] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص21.

بناء على الرسالة السابقة من السلطان العثماني والتي وضّح فيها الصلح الذي حدث مع الدولة الفارسية رد الإمام أحمد بن سعيد على السلطان عبد الحميد خان بهذه الرسالة حيث وضّح تفهّمه لهذا الصلح بناء على رؤية السلطان عبد الحميد والمتمثلة في أن ذلك جاء تحقيقا لمصلحة المسلمين والتأليف بينهم.

الوثيقة السادسة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1194هـ/ 1780م.

عنوان الوثيقة: وثيقة تتحدث عن إرسال هدية من السلطان العثماني إلى إمام مسقط[32].

تتحدث الوثيقة عن الهدية التي أرسلت من السلطان العثماني إلى إمام عمان أحمد بن سعيد وهي هدية من الذهب والزجاج الأخضر، والهدية دليل على ما يربط البلدين من علاقات صداقة وطيدة.

الوثيقة السابعة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1244هـ/ 1829م.

عنوان الوثيقة: رسالة من السلطان ثويني بن سعيد بن سلطان إلى معشوق باشا والي البصرة[33].

أرسل حاكم مسقط ثويني بن السلطان سعيد بن سلطان في عهد أبيه رسالة إلى والي البصرة معشوق باشا حيث أكدت الرسالة على الروابط والعلاقات الطيبة التي تجمع البلدين.

الوثيقة الثامنة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1246هـ/ 1830م.

عنوان الوثيقة: رسالة توضّح أخبار السلطان سعيد بن سلطان[34].

[32] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص25.
[33] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص31.
[34] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص35.

أرسلت الرسالة من متسلم البصرة عبده بكر آغا[35] ويذكر فيها أخبار سلطان عُمان السيد سعيد بن سلطان والمتمثل في تعاونه منع الإنجليز من أجل إخضاع قبيلة بني بو علي في شرقية عمان وتتضح مخاوف المرسل من تفاقم وجود الإنجليز في المنطقة والخوف من الالتفاف في اليمن والوصول إلى السويس، والوثيقة تدل على اهتمام الدولة العثمانية بالأخبار الدائرة في عُمان، والغريب أن هذه الرسالة أرسلت باللغة العربية أما التقارير الأخرى عن نفس الموضوع فقد وردت من متسلم البصرة بالعثمانية، وهذا الاهتمام يأتي في إطار حرص الدولة العثمانية على بقاء العلاقات الحسنة بين الدولتين وعدم تأثرها بوجود الدول الأجنبية في المنطقة.

الوثيقة التاسعة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية– سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1247هـ/ 1831م.

عنوان الوثيقة: رسالة من معشوق باشا إلى رئيس الوزراء العثماني[36].

تم رفع هذه الرسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني، وفيها توضيحا للرسائل المتبادلة مع حاكم مسقط وما تحظى به الدولة العثمانية من علاقات متميزة مع عمان مقارنة بالدول الأجنبية الأخرى مثل إنجلترا، وتتجاوز العلاقات بين الدولة العثمانية والدولة العمانية الجوانب السياسية إلى العلاقات التجارية بين البلدين.

الوثيقة العاشرة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية– سلطنة عمان:

تاريخ الوثيقة: 1257هـ/ 1841م

عنوان الوثيقة: رسالة من الحاج أبو القاسمي إلى رئاسة الوزراء العثمانية[37].

[35] متسلّم: وكيل الباشا –الوالي– في إدارة شؤون الولاية، وآغا: مصطلح فارسي يعني السيد ويستخدم في المجال العسكري.
[36] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص43.
[37] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص47.

تتحدث الوثيقة عن اتفاق بين حاكم مسقط السلطان سعيد ومشيخات الساحل العماني والبحرين والتعاون مع إنجلترا والدولة العثمانية ووضع مجموعة من البنود تنظم العلاقة بين كافة الأطراف، وبالتالي فإن التعاون مع الدولة العثمانية مهم جدا في استقرار المنطقة واستمرار الاتفاق نظرا للعلاقات الوطيدة مع هذه الدولة الاسلامية الكبيرة.

الوثيقة الحادية عشر: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1265هـ/ 1848م

عنوان الوثيقة: رسائل متبادلة بين كل من رئيس الوزراء العثماني ووالي جدة ووالي الحجاز[38].

عبارة عن مجموعة من الرسائل المتبادلة بين كل من رئاسة الوزراء العثمانية (الصدر الأعظم) ووالي جدة ووالي الحجاز حول ضرورة تحسين وتوطيد العلاقات مع حاكم مسقط (السلطان سعيد بن سلطان)؛ وذلك لما له من عوائد وفوائد كثيرة على الدولة في المجالات المختلفة، ومنها في المجال السياسي مثلا إمكانية مساهمة عمان أو المساعدة في حماية بعض حدود الدولة مثل السواحل اليمنية بناء على موقع الدولة العمانية الاستراتيجي، وقد اقترح في سبيل توطيد العلاقة أو تطويرها إلى الأفضل أن يمنح حاكم مسقط رتبا عالية أو نياشين رفيعة، وهذا دليل على الأهمية السياسية لعمان بالنسبة للدولة العثمانية، وفي ضوء هذه الرسائل تم ارسال رسالة إلى السلطان العثماني[39] (السلطان عبد المجيد الأول) توضح الإجراءات التي تم اتخاذها لتوثيق العلاقة بين الدولة العثمانية وحاكم مسقط واقترح أن ترسل رسالة إلى حاكم مسقط لتأكيد الصداقة معه والاستعداد للتعاون معه لمساعدته ضد أي خطر قد يهدد عمان.

الوثيقة الثانية عشر: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1266هـ/ 1850م.

[38] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص55.
[39] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص57.

عنوان الوثيقة: رسالة من حاكم جدة حسيب باشا إلى حاكم مسقط السلطان سعيد بن سلطان[40].

تؤكد هذه الرسالة على العلاقات القوية التي تجمع عمان بالدولة العثمانية ويستفسر فيها حاكم جدة عن بعض ما ورد في رسالة سابقة، وقد أبدى سلطان عمان سعيد بن سلطان سروره لرسالة السلطان العثماني إليه، كما أرسل السلطان سعيد مع الرسالة مجموعة من الهدايا منها: سيف وساعة ذهب وعنبر.

الوثيقة الثالثة عشر: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1267هـ/ 1850م.

عنوان الوثيقة: رسالة من متصرف البصرة بخصوص بعض أحوال حاكم مسقط[41].

تركز هذه الوثيقة على تحسن العلاقة بين حاكم مسقط (السلطان سعيد بن سلطان) والإنجليز، وفي ضوء ذلك يرى متصرف[42] البصرة (مدير منطقة البصرة) منح حاكم مسقط مكافأة مناسبة لتطوير العلاقة بين الدولة العثمانية وحاكم مسقط وحتى يقوم حاكم مسقط بمعاملة المراكب العثمانية معاملة حسنة، وفي ضوء هذه الرسالة جاءت الأوامر من الصدارة العظمى إلى والي البصرة[43] أو مسؤولها المسمى بالمتصرف بخصوص اقتراح مقدار المكافأة المناسب للنظر فيه، وهذا دليل على اهتمام الدولة العثمانية بالعلاقة مع عمان.

الوثيقة الرابعة عشر: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية- سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1276هـ/ 1860م.

عنوان الوثيقة: رسالة من والي بغداد إلى رئاسة الوزراء العثمانية حول وصول مركب إلى مسقط[44].

[40] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص59.
[41] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص61.
[42] متصرف: مدير منطقة أو مسؤول وهو ينوب الوالي في المتصرفية، والبصرة متصرفية تتبع ولاية بغداد. أنظر: صابان، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. 2000م. ص200.
[43] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص63.
[44] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص75.

تتحدث هذه الرسالة عن وصول أحد المراكب التابعة للبصرة إلى مسقط والمسمى قورت، وقد كان قادما من مومباي في الهند، حيث تم استقبال المركب استقبالا رسميا من قبل حاكم مسقط السلطان ثويني بن سعيد، وهذا الاهتمام دليل على العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، كما أرسلت رسالة من والي بغداد مصطفى باشا في ضوء التقرير الذي رفعه القبطان علي قائد السفينة قورت في نفس السنة للرسالة السابقة[45] حيث اقترح تعيين ممثل للدولة العثمانية في مسقط لإنجاز ومتابعة الأعمال التي تخص رعايا الدولة هناك، وقد يكون هذا بمثابة تمثيل دبلوماسي للدولة العثمانية في عمان.

الوثيقة الخامسة عشر: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية– سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1282هـ/ 1866م.

عنوان الوثيقة: تقرير مقدم من قائم مقام[46] البصرة إلى والي بغداد بخصوص بعض الحوادث التي وقعت في مسقط[47].

تحدثت الوثيقة عن بعض الحوادث التي وقعت في المنطقة ذات العلاقة بعمان، ومنها: الاعتداء على إحدى السفن العمانية لمواطنين من منطقة صور التابعة لحاكم مسقط السلطان ثويني بن سعيد وذلك في سواحل نجد، وقد تم التخاطب مع الأمير فيصل حول هذا الموضوع، كما أرسل حاكم مسقط بعض أتباعه لمواجهة العساكر النجدية، ففي ضوء ذلك دليل على مقدار الاهتمام الذي توليه الدولة العثمانية بهذه القضايا، وضرورة حل الخلافات التي تحدث وعدم تصعيد النزاعات بين الأطراف وهو في إطار المحافظة على استمرار العلاقات الحسنة مع عُمان.

من خلال ما سبق يتضح العلاقات الحسنة الوطيدة في المجال السياسي بين الدولة العثمانية والدولة العمانية طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1775م وحتى 1866م، دلّ على ذلك مجموعة الوثائق التي تناولناها.

[45] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص77.

[46] قائم مقام: هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، فهو نائب لمنصب إداري رفيع، وهو نائب لمتسلم البصرة. أنظر: صابان، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية. ص170.

[47] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص79.

وقد أوضحت الوثائق رغبة الدولتين بتعميق الروابط السياسية بينهما، حيث كانت الدولة العثمانية تسعى جاهدة إلى استمرار العلاقة وتوطيدها، ومنها المشاورات التي تمت في موضوع الصلح الذي قامت به الدولة العثمانية مع الدولة الفارسية وهذا يدل على مكانة الدولة العمانية كحليف استراتيجي مع العثمانيين في عهد الإمام أحمد بن سعيد وعهد السلطان عبد الحميد الأول، كما كانت المساعدات التي قدمتها عُمان للبصرة في حربها مع الفرس والمراسلات التي تمت في ضوئها خير دليل على ذلك.

واستمرت هذه العلاقة بعد ذلك، وتظهر الوثائق حرص الطرفين على استمرارها كما هو الحال في عهد السلطان العماني سعيد بن سلطان وابنه السلطان ثويني اللذَيْن عاصرا كلا من: السلطان محمود الثاني والسلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز، وجاء ذلك بداية من الوثيقة السابعة عام 1829م والتي تضمنت:

- تأكيد العلاقات الوطيدة بين البلدين بشكل صريح كما هو الحال في رسالة عام 1829م و1841م، وإرسال السفارات مع الهدايا كما هو الحال في وثيقة عام 1850م.
- اهتمام الدولة العثمانية بأخبار عُمان وعلاقاتها مع الدول الأوروبية؛ حرصا منها على استمرار العلاقة بين الدولتين وعدم تأثرها بسبب علاقة عُمان بالإنجليز وهو ما دلّت عليه وثائق عام 1830م و 1831م والأعوام التالية كذلك.
- حدوث بعض الأعمال التي كادت أن تؤثّر على العلاقة بين الدولتين، كما هو الحال في الاعتداء على سفينة عُمانية في سواحل نجد، إلا أن اهتمام الدولة العثمانية بالموضوع يدلّ على الاهتمام باستمرار العلاقة الحسنة كما دلّت على ذلك وثيقة عام 1866م.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين عُمان والدولة العثمانية:

منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر ظلت عمان والدولة العثمانية أهم دولتين تحكمان المنطقة العربية؛ ولذلك ارتبطتا تلك الدولتين بروابط وعلاقات في مختلف المجالات الدينية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، ففي المجال الاقتصادي تورد وثائق الأرشيف العثماني إشارات مهمة لتلك العلاقات المتنامية بين البلدين، وسوف نورد مجموعة من تلك الوثائق التي تتحدث عن المراسلات بين الدولتين العمانية والعثمانية في فترة الدراسة الممتدة بين عامي (1775-1866م).

الوثيقة الأولى: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية – سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1247هـ / 1831م

عنوان الوثيقة[48]: رسالة من معشوق باشا[49] إلى رئيس الوزراء العثماني تم رفعها إلى السلطان العثماني وجواب الديوان الهمايوني[50].

رسالة من معشوق باشا إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء العثماني) تم رفعها إلى السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839م) وذلك فيما يتعلق بالرسائل المتبادلة مع حاكم مسقط (السيد سعيد بن سلطان، 1806- 1856م) والعلاقات القائمة بين عمان والدولة العثمانية والتي مفادها بتجاوز العلاقات السياسية وصولا إلى العلاقات التجارية ، وتورد الرسالة العلاقات المميزة التي تحظى بها الدولة

[48] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

49 معشوق باشا : متصرف ايالة البصرة .

[50] الباب الهمايوني: مقر السلطان العثماني.

العثمانية في المجال التجاري مقارنة مع الدول الأجنبية الأخرى التي تتعامل مع مسقط ومنها إنجلترا التي لها علاقة مميزة مع حاكم مسقط حيث وقعت معاهدة لمنع تجارة الرقيق.

وهذه الرسالة تحمل في طياتها الكثير من المفردات الدبلوماسية ومعاني الصداقة والقربى، ولا شك في ذلك بحكم مكانة الدولتين في العالم الإسلامي حيث استطاعتا تعميق وشائج الأخوة من خلال متانة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين المسلمين، فقد فاقت تلك العلاقات العلاقة مع الدول الأجنبية ومنها انجلترا التي كانت لها علاقات مميزة مع عمان.

الوثيقة الثانية: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية – سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1265هـ / 1848م

عنوان الوثيقة: رسائل متبادلة بين كل من رئيس الوزراء العثماني ووالي جدة ووال الحجاز[51].

مجموعة من الرسائل المتبادلة بين كل من الصدر الأعظم[52] (رئيس الوزراء العثماني) ووالي جدة[53] ووالي الحجاز[54] حول ضرورة تحسين العلاقات بين الدولة العثمانية وحاكم مسقط (السيد سعيد بن سلطان، 1806- 1856م)، وذلك للفوائد الكثيرة التي سوف تعود على الدولة العثمانية من خلال مجموعة من الإجراءات مثل : المساعدة على حماية السواحل اليمنية، والتعاون في المجال التجاري، والحد من تجارة العبيد

[51] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية ص54.

في البحار المجاورة للبلدين، كما اقترحت تلك المراسلات إلى منح السيد سعيد بن سلطان نياشين رفيعة من شأنها أن تطور العلاقات بين البلدين.

ويمكن القول من خلال هذه المراسلات بأن حاجة الدولة العثمانية إلى توطيد العلاقات التجارية مع عمان أصبح واضحا جليا خاصة بعد تنامي السيطرة الأوروبية على التجارة في العالم الإسلامي، كما توضح حجم التجارة العمانية البحرية والتي عززتها سياسات السيد سعيد بن سلطان التي تعتمد على توثيق عرى العلاقات السياسية والاقتصادية بشكل متوازٍ مع القوى الكبرى في العالم آنذاك ومن ضمنها العلاقات مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية وغيرها.

الوثيقة الثالثة : مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية – سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1274هـ / 1858م

عنوان الوثيقة: رسالة من والي بغداد إلى رئاسة الوزراء العثمانية حول وصول مركب إلى مسقط[55].

توضح هذه الوثيقة رسالة من والي بغداد آنذاك مصطفى باشا إلى الصدارة العظمى[56] (رئاسة الوزراء في الدولة العثمانية) بخصوص وصول أحد المراكب التابعة للترسانة في البصرة إلى ميناء مسقط قادما من مومباي وقد أُستقبل المركب استقبالًا رسمياً من قبل حاكم مسقط السلطان ثويني بن سعيد (1856-1866م)[57]، ثم وصل المركب بعد ذلك إلى البصرة محملا بالبضائع تحت قيادة القبطان خواجه[58] بك[59]

[55] . هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص74.

[57] آل سعيد مرجع سابق. ص297

[58] خواجه :مصطلح يطلق على المسيحيين ولاسيما التجار منهم.

والقبطان علي، وهذه الإشارة المهمة تؤكد على الروابط التجارية الوثيقة بين عمان والدولة العثمانية في هذه الفترة حيث يعد ميناء مسقط من الموانئ الرئيسية على خطوات التجارة القادمة من الشرق إلى الخليج العربي والعراق، كما أن استقبال السيد ثويني للمركب يدل على اهتمامه بتوطيد العلاقات مع الدولة العثمانية واهتمامه المتزايد بالتجارة بشكل عام.

الوثيقة الرابعة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية – سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1276هـ / 1860م

عنوان الوثيقة: برقية من والي بغداد حول المعاملة الحسنة التي لقيتها السفينة قورت في مسقط[60].

توضح هذه الوثيقة التي تعود لعهد السلطان العثماني عبدالمجيد الأول (1839-1861م)، وفي المقابل كان يحكم عمان السيد ثويني بن سعيد (1856 – 1866م) ، حيث أرسلت برقية من والي بغداد مصطفى باشا بخصوص التقرير الذي رفعه القبطان علي قائد سفينة قورت حول المعاملة الحسنة التي تلقاها المركب في مسقط من قبل حاكمها، واقتراحه بتعيين ممثل للدولة العثمانية في مدينة مسقط لإنجاز الأعمال المتعلقة برعاياها.

وهذه الوثيقة أيضا تؤكد الرغبة الصادقة للطرفين العماني والعثماني على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما دون أي تأثير على العلاقات مع الإنجليز الذين دائما ما يكونوا في عداء مع الدولة العثمانية لتنافسهما

[59] بك :مصطلح تركي يطلق على كبار القادة وقد اعتمده العثمانيون كلقب لحاكم الولاية أو المقاطعة ولم يشع هذا المصطلح إلا بعد سيطرة الأتراك العثمانيين على البلاد العربية.

[60] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص76.

على النفوذ، وحسن المعاملة المشار إليه في الوثيقة هو ديدن العمانيين في كل زمان ومكان، وكان هذا السلوك شائعا بين العمانيين في مختلف تعاملاتهم التجارية مع الشرق والغرب، فما بالنا مع إخوة الدين العثمانيين الذين يكن لهم العمانيين سلاطين وشعبا كل ألفة ومحبة وأخوة صادقة.

الوثيقة الخامسة: مصدرها: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية – سلطنة عمان.

تاريخ الوثيقة: 1276هـ / 1860م

عنوان الوثيقة: رسالة من رئيس الوزراء العثماني إلى الديوان السلطاني العثماني[61].

تضمنت هذه الوثيقة رسالة من رئيس الوزراء العثماني إلى الديوان السلطاني العثماني (السلطان عبد المجيد الأول 1839- 1861م حول طلب اعتماد التعريفة الجمركية الداخلية على البضائع القادمة من مسقط وزنجبار، والواصلة إلى جدة، حيث أنه يتم في الوقت الحالي اعتماد تعريفة الرسوم الجمركية الخارجية، والعلاقات بين الدولة وعمان مميزة، وكان يحكم عمان في تلك الفترة السيد ثويني بن سعيد 1856- 1866م وفي زنجبار كان الحاكم أخيه السيد ماجد 1856- 1870م [62]، وتوضح هذه المراسلة حجم العلاقات التي تجعل من التعريفة الجمركية على السلع القادمة من عمان وزنجبار كتعريفة السلع الداخلية في الدولة العثمانية، كما تبرز الوثيقة متانة العلاقات التجارية بين الدولتين.

من خلال تلك المراسلات المتبادلة بين سلاطين عمان وسلاطين بني عثمان والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية يمكن القول بأن عمان ظلت أحد المحطات التجارية عبر التاريخ بحكم موقعها الجغرافي المميز، فعلى

[61] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية. ص68.

[62] آل سعيد، مرجع سابق. ص

اختلاف الأزمنة المتعاقبة منذ العصور القديمة وحتى العصور الحديثة كانت العلاقات التجارية بين عمان والدول والحضارات المختلفة حاضرة إضافة إلى أهمية البعد الجغرافي في تطور العلاقات العمانية العثمانية حيث إطلالة عمان على مدخل الخليج العربي واتصالها المباشر بالمحيط الهندي وقربها من مدخل البحر الأحمر وسيطرتها على الساحل الشرقي لإفريقيا ووجود بعض موانئ البر الفارسي والهندي تابعة لها عوامل أسهمت في اهتمام الدولة العثمانية بتوطيد العلاقات بين البلدين وتوضح الوثائق (الثانية 1848م، والثالثة 1858م، والرابعة 1860م) ذلك.

وهناك سمة أخرى تضاف إلى أهمية الموقع الجغرافي وهي مقدرة العمانيين على التعامل مع الكيانات السياسية المختلفة والتي تنشأ شرقا وغربا، فالبعد الحضاري للعمانيين عامل مساهم في رفد العلاقات مع مختلف الأمم والشعوب، إلا انه مع الدولة العثمانية كانت العلاقات الاقتصادية لها طابع آخر، إضافة إلى ذلك فإن الروابط الدينية التي تجمع الدولة العمانية بالدولة العثمانية قد وطدت تلك العلاقات، فقد وضحت تلك المراسلات الأخوة الدينية[63] والتعاون بين البلدين في حماية المقدسات الإسلامية في بلاد الحجاز وحماية حجاج بيت الله الحرام من قراصنة البحر الذين جاءوا في ثوب التجارة والاكتشافات الجغرافية.

وتتضح أهمية البعد الديني في العلاقات العمانية العثمانية في الوثيقة الثانية (1848م) حيث أهمية حماية سواحل اليمن والتي تعد المدخل الرئيسي للوصول إلى بلاد الحجاز حيث الحرمين الشريفين والتعاون بين الدولة العمانية والعثمانية في حماية تلك المقدسات.

[63] هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، ص21.

كما تتضح الأبعاد الاقتصادية في جميع الوثائق التي تم تناولها في هذا المبحث والتي تؤكد على أن الاقتصاد مجال خصب لتطور العلاقات الودية بين الدول.

خاتمة:

عمان وعبر تاريخها تعد أحد أهم الدول التي كان لها علاقات وتفاعل حضاري مع مختلف الدول، وذلك بحكم انفتاحها على العالم منذ العصور القديمة وحتى العصور الحديثة، ومن الدول الكبرى التي ظهرت على مسرح الأحداث على الصعيد الإقليمي والدولي في مطلع العصور الحديثة هي الدولة العثمانية التي شغلت مساحة جغرافية شملت أجزاء مهمة من قارات العالم القديم (آسيا، أفريقيا، أوروبا) وقد كانت عمان في تلك الفترة تعيش في أوج ازدهارها بعد مقارعة الاحتلال البرتغالي وطرده من المنطقة وبالتالي كان العلاقات العمانية العثمانية في مجاليها السياسي والاقتصادي ذات طبيعة استثنائية لرغبة الطرفين توحيد جهودهما في تأمين المنطقة من خطر الاستعمار الذي بدأت بوادره تلوح في الأفق قبيل فترة الدراسة.

وبعد دراسة مجموعة من وثائق الأرشيف العثماني والمتعلقة بالعلاقات العمانية العثمانية في الفترة الممتدة ما بين (1775- 1866م) اتضح حجم تلك العلاقات الوثيقة والمتميزة، والتي تصب في تحقيق المصالح المشتركة بين البلدين وتعزيز أواصر القربى بين البلدين المسلمين الكبيرين واللذين حملا على عاتقهما تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لشعوب بلديهما والمنطقة بأسره.

المصادر والمراجع :

1- آل سعيد، برغش بن سعيد( ) عمان تاريخ وأمجاد، ط1، سلطنة عمان: مسقط.

2- حسون، علي. (1994م) تاريخ الدولة العثمانية، ط 3، المكتب الإسلامي.

3- سالم، أحمد. (2011م) السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

4- السيد، محمود (2011م) تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

5- الصلابي، علي(2003م) الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الإيمان، مصر.

6- عامر، محمود المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، جامعة دمشق.

www.damascusuniversity.edu.sy/mag/history/images/stories/pdf/11.pdf

تاريخ الدخول/ 2019/2/10م.

7- المحامي، مُحَمَّد فريد بك(2009م) تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، ط 1، دار النفائس، لبنان.

8- هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية (2012م) العلاقات العمانية العثمانية في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، ط1، مسقط.

الملاحق

رسالة شكر من السلطان العثماني إلى الإمام أحمد بن سعيد

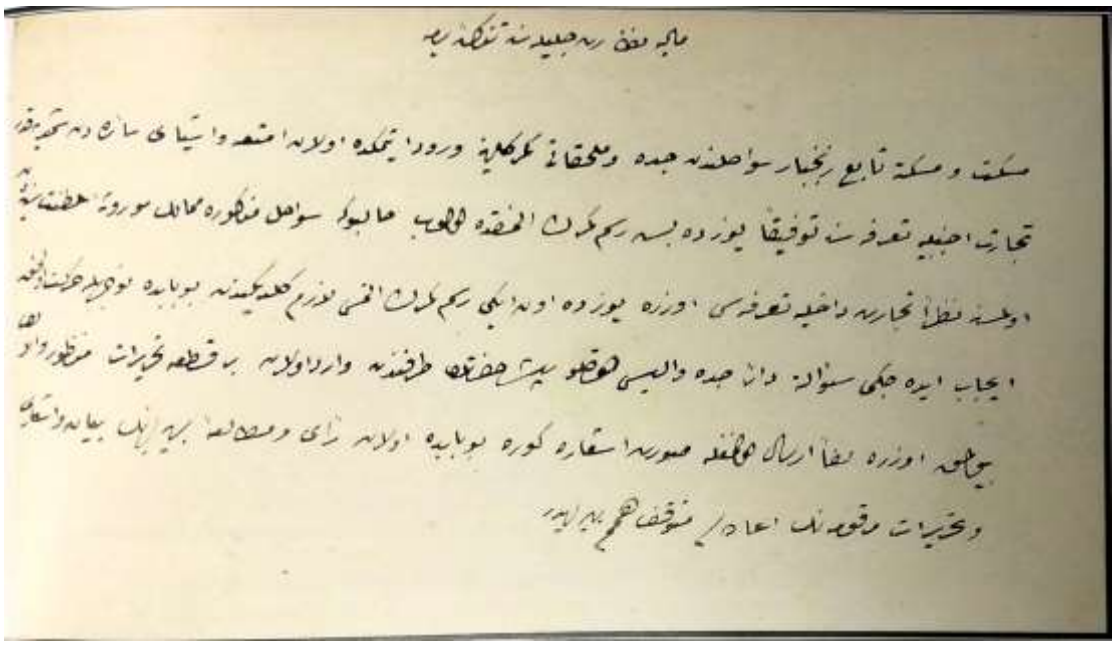

رسالة إلى وزارة المالية العثمانية باعتماد التعريفة الجمركية الداخلية بدلا من الخارجية على البضائع العمانية